

تحليل العوامل المؤثرة في مخاطر السيولة المصرفية للمصارف المسجلة في سوق دمشق للأوراق المالية

محمد بدر داود*¹

الدكتور: سليمان موصلى الدكتور: عفيف صندوق

الملخص

يهدف البحث إلى دراسة العوامل المؤثرة في مخاطر السيولة المصرفية على مستوى القطاع المصرفي السوري خلال الفترة ما بين 2011-2018 بفترات ربعية من خلال دراسة مجموعة من المؤشرات التي تبين كل من الربحية وجودة الإدارة ومخاطر الائتمان والمؤشرات السوقية لجميع المصارف السورية الخاصة المسجلة في سوق دمشق للأوراق المالية، حيث تم استخدام أسلوب تحليل المكونات الرئيسية (Principal Components Analysis) للمتغيرات المستقلة، لكل مجموعة من النسب المستخدمة في الدراسة، ومن ثم تحديد أكثر المتغيرات ارتباطاً بالمكون الرئيس المستخرج، وذلك تمهيداً لإجراء تحليل انحدار خطي متعدد للوصول للنتائج.

حيث أظهرت النتائج أن معدل صافي الإيرادات هو الأكثر ارتباطاً بالمكون الرئيس الخاص بنسب الربحية في حين أن نسبة الودائع من الأصول هو الأكثر ارتباطاً بالمكون الرئيس الخاص بنسب جودة الإدارة، وأن نسبة تغطية المؤنات هو الأكثر ارتباطاً بالمكون الرئيس الخاص بنسب مخاطر الائتمان، في حين أن نسبة نصيب السهم من الأرباح هو الأكثر ارتباطاً بالمكون الرئيس الخاص بنسب المؤشرات السوقية. كما أظهرت نتائج التحليل وجود أثر بين كل من جودة الإدارة ومخاطر الائتمان والمؤشرات السوقية من جهة ومخاطر السيولة المصرفية من جهة أخرى.

تحليل العوامل المؤثرة في مخاطر السيولة المصرفية للمصارف المسجلة في سوق دمشق للأوراق المالية

وقد أوصت الدراسة على ضرورة التركيز على السيولة المصرفية على مستوى القطاع المصرفي السوري دون إهمال لجانب الأرباح وخاصة خلال هذه الفترة، حيث كان الاهتمام الأكبر يتمثل في المحافظة على الثقة في الجهاز المصرفي، كما أوصت الدراسة بدراسة ملفات الائتمان والتسهيلات الائتمانية الممنوحة ومتابعتها لاحقاً لمنحها، تفادياً للتعثر لدى المقترضين ودراسة الحالة الاقتصادية العامة عند منح الائتمان لتجنب مخاطر تجميد الأصول، كما أوصت الدراسة بضرورة التركيز على المؤشرات السوقية كونها تعطي تصوراً واضحاً عن مدى المتانة التي يتمتع بها المصرف الأمر الذي يسهم في زيادة ثقة المودعين والمتعاملين ولا سيما المقترضين الذين يشكلون المصدر الخارجي للسيولة بالنسبة للمصرف، وأخيراً أوصت الدراسة بضرورة قيام المصارف من خلال إدارات المخاطر لديها بدراسات تحليلية على مستوى القطاع وذلك للوضع خطط طوارئ فضلاً عما توفره مثل هذه الدراسات من رؤية موسعة لدى هذه الإدارات تساعدها في التركيز على العوامل الأكثر تأثيراً سواءً على مستوى المصرف نفسه أو على مستوى القطاع ككل.

Abstract

The research aims to study the factors affecting banking liquidity risk at the level of the Syrian banking sector during the period between 2011-2018 in quarterly periods by studying a set of indicators that show both profitability, management quality, credit risk and market indicators for all private Syrian banks registered in the Damascus Securities Exchange Financial, where the Principal Components Analysis method was used for the independent variables, for each group of ratios used in the study, and then the variables most closely related to the extracted main component were determined, in preparation for conducting a multiple linear regression analysis to reach the results.

Where the results showed that the net rate of net revenues is most related to the main component of profitability ratios, while the ratio of deposits of assets is the most closely related to the main component of management quality ratios, and that the coverage ratio of provisions is most related to the main component of credit risk ratios, while The percentage of earnings per share is the most closely related to the main component of the ratios of market indices. The results of the referral also showed an effect between the quality of management, credit risk and market indicators on the one hand, and banking liquidity risk on the other hand.

The study recommended the need to focus on banking liquidity at the level of the Syrian banking sector without neglecting the aspect of profits, especially during this period, where the greatest interest was to maintain confidence in the banking system. The study also recommended studying the credit files and credit facilities granted and following up on them later to be granted, in order to avoid The study also recommended the need to focus on market indicators as they give a clear vision of the extent of the bank's strength, which contributes to increasing the confidence of depositors and dealers,

especially lenders who constitute the external source of liquidity. As for the bank, and finally, the study recommended the necessity of banks, through their risk departments, to carry out analytical studies at the sector level in order to develop contingency plans, in addition to what such studies provide an expanded vision for these departments to help them focus on the most influential factors, whether at the level of the bank itself or at the level of sector as a whole.

1- المقدمة:

تعد المصارف عصب الحياة الاقتصادية في أي بلد، حيث تعمل كحلقة الوصل بين المدخرين أصحاب الفوائض من جهة والمستثمرين المحتاجين للتمويل من جهة أخرى، وبالتالي فإنها تسهم في دعم الاستثمار والتنمية من خلال عملياتها المصرفية.

إن هذه الأهمية الكبيرة تعديها الكثير من المخاطر التي تواجه المصارف في معرض تقديمها لهذه الخدمات والقيام بتلك العمليات، وتعد مخاطر السيولة من أولى المخاطر التي كانت ولا تزال المصارف تتعرض لها إلى جانب المخاطر الائتمانية، ومن هنا نجد مدى الاهتمام والضوء المسلط على هذا النوع من المخاطر.

الأمر الذي دفع إلى البحث عن أفضل الطرق والأدوات لإدارة مخاطر السيولة والتخفيف منها، ذلك أن عدم قدرة المصارف على مواجهة طلبات السحب قد يؤدي إلى أزمة سيولة التي قد تتطور إلى أزمة مصرفية على مستوى القطاع المصرفي ككل بفعل أثر العدوى، ومن جهة أخرى فإن احتفاظ المصرف بسيولة مرتفعة قد يعني خسارته للدخل الذي يمكن أن يحققه في حال توظيف تلك السيولة، وبالتالي فإن الإدارة الجيدة هي التي توازن بين هدف الربحية وهدف السيولة هو أمر غاية في الأهمية لدى أي مصرف.

شغل موضوع مخاطر السيولة المصرفية حيزاً كبيراً من اهتمام الدراسات والأبحاث لاسيما لجهة بيان مفهوم السيولة ومخاطر انخفاضها وكذلك بيان أهم الاستراتيجيات في إدارة السيولة المصرفية للتخفيف من تلك المخاطر، إلا أن أغلب الدراسات تجعل من مخاطر السيولة موضع المؤثر لا المؤثر فيه، من خلال قياس تلك المخاطر وبيان أثرها على غيرها من المتغيرات.

من هنا كان لا بد من دراسة وبيان وتحليل تلك العوامل التي تلعب دوراً مؤثراً في مخاطر السيولة المصرفية على مستوى القطاع المصرفي السوري ولا سيما في ظل الأزمة التي تمر بها سورية منذ ما يقارب العشر سنوات.

2- المشكلة:

بناءً على ما تقدم فإن مشكلة الدراسة تتبلور في تحديد العوامل المؤثرة في المخاطر المصرفية عبر طرح السؤال التالي:

هل يوجد أثر لكل من مؤشرات الربحية وجودة الإدارة ومخاطر الائتمان والمؤشرات السوقية في مخاطر السيولة المصرفية على مستوى القطاع المصرفي السوري الخاص؟ وما هو أهم عامل في كل من تلك المتغيرات تأثيراً في مخاطر السيولة المصرفية؟

3- الهدف:

إن محور اهتمام الدراسة يتركز فيما يلي:

- بيان أهم العوامل المؤثرة في مخاطر السيولة المصرفية في كل مجموعة من متغيرات الدراسة
- بيان أي المتغيرات أكثر تأثيراً في مخاطر السيولة في سورية.
- تحديد الآليات الواجب على المصارف اتباعها في ظل الأزمة الحالية لمجابهة مخاطر السيولة انطلاقاً من العوامل المؤثرة فيها.

4- الأهمية:

تبرز أهمية الدراسة من أهمية السيولة نفسها في العمل المصرفي، وضرورة إدارتها للحد من مخاطرها الكارثية على مستوى كل مصرف وعلى مستوى القطاع المصرفي ككل، كما تتأتى أهمية هذه الدراسة من كونها من الدراسات القلائل التي تضع مخاطر السيولة موضع المؤثر فيه والبحث في تلك العوامل التي قد تؤثر فيها، وبالتالي تسمح للمصارف من جهة وللجهات الرقابية من جهة أخرى بدراسة أساليب جديدة في إدارة هذا النوع من المخاطر من خلال إدارة تلك العوامل المؤثرة

5- الفرضيات:

ينطلق البحث من الفرضية التالي:

- 1- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكل من نسب الربحية ومخاطر الائتمان ومؤشرات جودة الإدارة والمؤشرات السوقية في مخاطر السيولة المصرفية في المصارف التقليدية الخاصة السورية

وينقرع من هذه الفرضية الأساسية الفرضيات الفرعية التالية:

1-1- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكل من (العائد على الموجودات X1، العائد على حقوق الملكية X2، صافي الفوائد على إجمالي الدخل X3، إيرادات العمليات المالية إلى إجمالي الدخل X4، (صافي الإيرادات - تكلفة الإيرادات) / صافي الإيرادات X5، صافي الربح قبل الفائدة والضريبة / صافي الإيرادات X6، صافي الربح قبل الفائدة والضريبة / صافي الإيرادات X7) في مخاطر السيولة.

1-2- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكل من (نسبة نمو الودائع بشكل ربعي X8، نسبة نمو إجمالي التسهيلات بشكل ربعي X9، حقوق الملكية / إجمالي الودائع X10، إجمالي الودائع / إجمالي الأصول X11، حقوق الملكية / صافي الأصول الثابتة X12) في مخاطر السيولة.

1-3- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكل من (الديون غير المنتجة المباشرة إلى إجمالي التسهيلات المباشرة X13، الديون غير المنتجة إلى التسهيلات X14، التسهيلات الائتمانية / إجمالي الأصول X15، التسهيلات الائتمانية / إجمالي الودائع X16، التسهيلات الائتمانية غير المباشرة / حقوق الملكية X17، التسهيلات الائتمانية / حقوق الملكية X18، المؤونات إلى إجمالي التسهيلات X19) في مخاطر السيولة.

1-4- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكل من (صافي حقوق المساهمين / عدد الأسهم X20، نصيب السهم العادي من الأرباح المحققة / السعر السوقي للسهم X21، صافي الربح بعد الضريبة / عدد الأسهم X22، القيمة السوقية / القيمة الدفترية X23) في مخاطر السيولة.

6- مجتمع البحث:

يتمثل مجتمع الدراسة من كافة البنوك التجارية العاملة في الجمهورية العربية السورية والمدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية والتي تتكون من (11) بنك خلال فترة الدراسة الممتدة من 2011-2018 ببيانات ربعية

7- أسلوب ومنهج البحث:

لتحقيق أهداف البحث ووصولاً لأفضل النتائج، تم استخدام المنهج الاستقرائي من خلال مراجعة الكتابات والمنشورات والدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع بغرض الاستفادة منها في صياغة الجوانب النظرية للبحث، كما تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل وتفسير نتائج الدراسة التطبيقية من خلال تحليل البيانات المالية المتعلقة بمتغيرات البحث باستخدام الأساليب الإحصائية الملائمة لقياس أثر المتغيرات المستقلة في مخاطر السيولة وذلك باستخدام برنامج SPSS لتحليل هذه البيانات وصولاً إلى النتائج.

$$y_t = \alpha + X_t \beta + \varepsilon_t$$

X: متجه يشمل العديد من المتغيرات المستقلة وهي (نسب الربحية ، مخاطر الائتمان، مؤشرات جودة الإدارة ، والمؤشرات السوقية).

ε: يشير إلى الخطأ العشوائي (احتمالية حدوث خطأ في النموذج أو مقدار الخطأ في النموذج)، أي أنه يمثل الجزء من مخاطر السيولة الذي يتغير بشكل عشوائي نتيجة عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج.

(y): المتغير التابع والذي يمثل مخاطر السيولة حيث تم التعبير عنه من خلال نسبة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة.

تم إجراء تحليل الانحدار الخطي بعد التخلص من مشكلة التعددية الخطية باستخدام تحليل المكونات الرئيسية (Principal Components Analysis) لجميع المتغيرات المستقلة لكل مجموعة من النسب المستخدمة في الدراسة.

الدراسات السابقة:

- دراسة الغافود (2018) بعنوان قياس وتحليل مخاطر السيولة في المصارف

التجارية دراسة ميدانية عن مصرف الجمهورية فرع زليتن:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس وتحليل مخاطر السيولة في المصارف التجارية، باستعمال مؤشرات مخاطر السيولة وتتخذ الدراسة مصرف الجمهورية فرع زليتن ميداناً لدراسة الحالة، وذلك باستخدام المؤشرات خلال المدة ما بين 2012-2016 للوصول

للنتائج التي أفضت إلى انخفاض النقد في المدة الأخيرة مقارنة بإجمالي الودائع وأيضاً زيادة نسبة محفظة المربحة في المدة الأخيرة وهو ما أدى إلى ارتفاع مخاطر السيولة، وأوصت الدراسة بضرورة تحديد حجم السيولة التي يحتاجها المصرف لمواجهة طلبات زبائنه من خلال السياسة النقدية للمصرف المركزي، وأيضاً فهم التغيرات المستقبلية المتوقعة لميزانية المصرف، وكيف ستؤثر هذه التغيرات في وضع السيولة، ويجب على المصرف أن يطور أدوات قياس ومتابعة ومراقبة مخاطر السيولة، وأيضاً تطوير خطط طوارئ فعالة لإدارة مخاطر السيولة وإنشاء إدارات مخاطر مصرفية بالمصارف التجارية.

- دراسة الدعي و المرسومي (2015) بعنوان تأثير إدارة مخاطر السيولة

المصرفية في الأداء المالي المصرفي دراسة تطبيقية في عينة من المصارف

الخاصة:

هدف البحث إلى محاولة التعرف على أثر تبني المصارف لمؤشرات مصرفية مهمة مثل مؤشرات مخاطر السيولة في مؤشرات الأداء المالي ولعينة مختارة من المصارف الأهلية العراقية بلغت (14) مصرفاً ولسلة زمنية مختارة لمدة 10 سنوات، واعتباراً من العام (2005) ولغاية 2014. ولقد انطلق الباحثان من افتراضين أساسيين وهما أن للعلاقة القوية والموجبة بين تلك المؤشرات والأداء المالي المصرفي أثراً مهماً في تحقيق أداء مالي مصرفي متفوق، الأمر الذي سينعكس بشكل إيجابي على مختلف نواحي الاقتصاد المحلي، ويمكن بالتالي التخفيف من آثار الأزمات المختلفة التي يمكن أن يتعرض لها الاقتصاد العراقي إذا كان لدينا قطاعاً مصرفياً سليماً، ولقد توصل الباحثان في نهاية بحثهما إلى مجموعة من الاستنتاجات من بينها ارتفاع نسبة النقد والموجودات النقدية قياساً بالموجودات الأخرى لدى المصارف، وهذا يؤشر تراكم الأموال السائلة غير المدرة للربحية فيها مما أثر بشكل كبير على نسب الأداء المالي المختلفة لديها، وربما يعكس ذلك تخوف إدارات المصارف من الدخول في مجالات استثمارية تتضمن نوع من المجازفة.

- دراسة Lev Ratnovski (2013) بعنوان Liquidity and

:Transparency in Bank Risk Management

هدفت الدراسة إلى بيان أهمية احتفاظ البنك بأصول سائلة وتحسين مستوى الشفافية لتسهيل مهمة إعادة التمويل، بالإضافة إلى بيان أهمية إدارة مخاطر السيولة في توفير الاحتياجات النقدية للبنك، حيث توصل الباحث إلى أن السيولة الأمثل تؤدي إلى خيارات استثمارية متعددة، وإلى ارتباط مخاطر السيولة في إعادة التمويل من خلال شفافية نقل المعلومات، حيث يمكن أن تتأثر متطلبات السيولة في خيارات الشفافية لدى البنوك وزيادة مخاطر إعادة التمويل¹.

أولاً: مفهوم السيولة المصرفية:

تلعب السيولة دوراً هاماً في نشاط المؤسسات المالية والحفاظ عليها، حيث تعتبر من العوامل الرئيسية التي تضمن رضا الزبائن سواء كان المودعين أو المقترضين، وينبغي الحفاظ على مستوى كافٍ من السيولة المصرفية خصوصاً إذا كان المصرف يعمل في بيئة تتسم بعدم الاستقرار².

وعليه نجد أن هناك عدة تعاريف للسيولة فقد عرفها صندوق النقد الدولي من خلال وصف عمليات البيع للأصول المالية خلال فترة زمنية، فهي المدى الذي يمكن فيه للأصول المالية أن تباع عند إشعار قصير بالقيمة السوقية أو قريب منها³.

أما السيولة المصرفية فقد تم تعريفها على أنها الفرق بين الموارد المتاحة له والأموال المستخدمة في مختلف أنواع الموجودات ضمن التوازن الذي تفرضه الأصول المصرفية المتعارف عليها، حيث تكون المصارف في حالة وفرة في السيولة عندما تكون الأموال المتاحة فائضة عن قدرة المصرف على الإقراض وعن حدود الاستثمار المتوازن في بنود الميزانية الأخرى، بحيث يضطر المصرف إلى استثمار الفوائض ضمن الأصول السائلة،

¹ Lev Ratnovski. (2013). Liquidity and Transparency in Bank Risk Management. IMF Working Paper

² Jasingam.N, Jeevara,. (2014). A study on Liquidity and Profitability of Private Banks in Sri Lanka, Journal of Finance and Accounting, Vol.5, No.21. p165

³ Dusuki (2007) Commodity Murabahah Programmed (CMP): An Innovative Approach to Liquidity Management. p49

مثل الأوراق المالية أو على شكل أرصدة لدى المصارف الأخرى أو أرصدة عاطلة لدى البنك المركزي¹.

في حين ترى لجنة بازل الدولية في ورقتها الخاصة بالسيولة المصرفية في عام 2000 بأنها القدرة على تمويل الزيادة في الموجودات والوفاء بالتزاماتها التي تأتي نتيجة أمر بالغ الأهمية يتمثل بجدوى استمرار أي مؤسسة مصرفية².

وبالتالي يمكن النظر إلى السيولة المصرفية على أنها مدى قدرة المصرف في مواجهة التزاماته المتمثلة في تلبية طلبات المودعين للسحب من ودائعهم وفي الوقت نفسه قدرته على تلبية طلبات الائتمان التي يحتاجها المقترضون³.

مما سبق تبدو أهمية السيولة في كونها تعد سيفاً ذي حدين من جانب أن زيادتها يولد سيولة غير مشغلة تنعكس على الربحية المصرفية، وانخفاضها يعرض المصرف إلى أزمة نقص السيولة وبالتالي قد يتعرض إلى الإفلاس كون المصارف تستمد قوتها من سمعتها فبمجرد إشاعة نقص السيولة عند المصرف فإن ذلك يؤدي إلى عمليات سحب مفاجئ تؤدي إلى الإفلاس في حال عدم مواجهتها⁴.

ثانياً: العناصر المحددة للسيولة المصرفية ومصادرها:

إن السيولة المصرفية ليست ثابتة بل هي في تغير مستمر، حيث يوجد مجموعة من العناصر المحددة لها تتمثل في أربعة عناصر رئيسة كما يلي:

1- عمليات الإيداع والسحب على الودائع: حيث تؤدي عمليات السحب النقدي من الودائع إلى تخفيض نقدية الصندوق واحتياطات المصرف لدى البنك المركزي،

¹ يعقوب، فرح. (2017). إدارة مخاطر السيولة في القطاع المصرفي (دراسة عملية لإدارة مخاطر السيولة في بنك بيمو السعودي الفرنسي). رسالة ماجستير في إدارة الأعمال. الجامعة الافتراضية السورية. ص 10

² practices for managing liquidity in banking organizations. Risk Management Group. www.bis.org/publ/bcbssc135.pdf

³ المرسومي، مروج طاهر هذال. (2015). تأثير إدارة مخاطر السيولة المصرفية في الأداء المالي المصرفي دراسة تطبيقية في عينة من المصارف الخاصة. مجلة الإدارة والاقتصاد (م 5- ع 20). ص ص 73-100. ص 77

⁴ عبد الرضا، مصطفى سلام. (2016). المخاطر الائتمانية وأثرها على السيولة المصرفية دراسة تطبيقية بين مصرفي الوطني الإسلامي والتجارة العراقي. مجلة أهل البيت. العدد 25. جامعة الفرات الأوسط التقنية. ص ص 63-82. ص 69.

وبالتالي تقليص سيولته، فإن عمليات الإيداع من خلال زيادة الودائع نقدياً في المصرف تؤدي إلى تحسين سيولة المصرف¹.

2- رصيد عمليات المقاصة بين المصارف حيث تؤثر عمليات المقاصة بين المصارف عن طريق المصرف المركزي في احتياطات زيادة أو نقصاناً، مما يؤدي إلى زيادة أو نقصان سيولة المصرف الواحد، دون التأثير على حجم السيولة على مستوى القطاع المصرفي ككل.

3- موقف البنك المركزي بالنسبة للمصارف وهو ما يرتبط بالسياسة النقدية المتبعة من قبل البنك المركزي من خلال أدوات هذه السياسة والتي تؤثر على حجم السيولة المتمثلة بسعر الخصم ونسبة الاحتياطي القانوني وعمليات السوق المفتوحة، حيث يتمكن المصرف المركزي من تخفيض حجم السيولة وبالتالي تقليص حجم التسهيلات الائتمانية في حال السياسات النقدية الانكماشية والعكس في حال السياسات النقدية التوسعية.

4- رصيد رأس المال المملوك، حيث يلعب رصيد رأس المال المملوك دوراً في سيولة المصرف حيث تزيد بزيادته وتتناقص بانخفاضه أو عدم كفايته.

يعتمد أي مصرف على مجموعة من المصادر المالية التي تشكل روافد لدعم السيولة وتعزيزها في المصرف، حيث تنقسم هذه المصادر إلى داخلية وخارجية كما يلي:

1- المصادر الداخلية للسيولة: وتشمل الاحتياطات الأولية والثانوية.

1-1- الاحتياطات الأولية: وهي تلك الموجودات النقدية التي يمتلكها المصرف دون أن يكسب منها عائد كالنقد بالعملة المحلية والأجنبية في الصندوق، الصكوك تحت التحصيل، الودائع لدى المصارف المراسلة والودائع لدى البنك المركزي، ويمكن أن تكون هذه الاحتياطات قانونية بموجب تشريع قانوني من السلطة النقدية أو احتياطات عامة وهي تلك الأموال النقدية وشبه النقدية التي لا يحتفظ

¹ سلمان، رنيم. (2020). تحليل مؤشرات السيولة في المصارف السورية (مقارنة بين المصرف الإسلامي والمصرف التقليدي). قسم المصارف والمؤسسات المالية. كلية العلوم الإدارية. جامعة الشام الخاص. سورية. ص

بها المصرف بموجب تشريعات السلطة النقدية، وإنما يحتفظ ببعض منها ويستخدم بعضاً آخر وفقاً لسياسته المصرفية.

1-2- الاحتياطات الثانوية: وهي عبارة عن موجودات سائلة تدر عائداً على المصرف، كالأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة والتي يمكن تحويلها إلى نقد سائل عند الحاجة¹.

إن المدخل التقليدي لإدارة سيولة المصرف، هو تخزينها ضمن ميزانيته وأن يستعمل عند الحاجة الفوائض الاحتياطية كمصدر مؤقت لحين القيام بالتعديلات الدائمة على ميزانيته، ويسمى هذا الأسلوب بنظرية التحويل لأنه يقوم على تحويل أصوله السائلة إلى نقد لمواجهة احتياجاته، سواءً لدفع الودائع أو للقيام بعمليات الإقراض، حيث تتميز هذه النظرية بالاهتمام بالسلامة المالية على حساب الربحية الأمر الذي أدى إلى تقليص استعمالها².

حيث ظهرت نتيجة لذلك نظرية القروض ذات المواعيد محددة الوفاء والأوراق المالية ذات تواريخ الاستحقاق الموزعة بانتظام، وذلك من خلال تطوير استراتيجية الدخل المتوقع من خلال تخطيط التحويلات للأصول لتساوي التدفقات الداخلة والخارجة، ذلك أن الاحتياطات المشار إليها تكون متدرجة الاستحقاق، وغالباً ما يميل التدرج لصالح الأصول الأكثر سيولة.

2- المصادر الخارجية للسيولة: المتمثلة بالاستدانة في سوق المال من خلال شهادات الإيداع، اتفاقيات البيع وإعادة الشراء واستدانة الاحتياطي من نافذة الخصومات في المصرف المركزي.

فقد طورت المصارف في مطلع الستينيات أسلوباً لإدارة السيولة كبديل لعملية خزن السيولة داخل ميزانية المصرف، وهو ما يسمى إدارة المطلوبات، وقد تزامن ذلك مع ظهور وتطوير فكرة شهادات الإيداع، ويفضل هذا الأسلوب في إدارة السيولة يستطيع

¹ سلمان، رنيم. (2020). تحليل مؤشرات السيولة في المصارف السورية (مقارنة بين المصرف الإسلامي والمصرف التقليدي). قسم المصارف والمؤسسات المالية. كلية العلوم الإدارية. جامعة الشام الخاص. سورية. ص 24-26.

² يعقوب، فرح. (2017). إدارة مخاطر السيولة في القطاع المصرفي (دراسة عملية لإدارة مخاطر السيولة في بنك بيمو السعودي الفرنسي). رسالة ماجستير في إدارة الأعمال. الجامعة الافتراضية. ص 16.

المصرف أن يخفض مقدار السيولة المخزونة في ميزانيته وأن يستعمل فائض التخفيض للاستثمار في قروض ذات ربحية أفضل، ولا بد من الإشارة إلى أن هذا المصدر لا يتوفر لجميع المصارف، حيث يرتبط هذا المصدر بقوة المصرف المقترض وسلامة مركزه الائتماني¹، ومن هنا تبدو أهمية جودة إدارة المصرف في إدارة مطلوباته وكذلك موجوداته.

ثالثاً: مفهوم مخاطر السيولة المصرفية:

تعرف مخاطر السيولة بعدم قدرة المؤسسة على مواجهة الالتزامات المالية عند استحقاقها أو سدادها بتكلفة أعلى، وكذلك عدم قدرة المؤسسة على تمويل الزيادة في جانب الموجودات دون الاضطرار إلى تسهيل الموجودات بأسعار غير عادلة أو اللجوء إلى مصادر أموال ذات تكلفة عالية².

وعليه فإن مخاطر السيولة هي ذلك النوع من المخاطر التي يتعرض لها المصرف عندما تكون آجال الاستحقاق لموارده أقصر من آجال الاستحقاق لاستخدامها (القروض)، وبذلك يصبح غير قادر على مواجهة طلبات الدفع المقدمة من طرف عملائه (المودعين)، وغير قادر على الاقتراض من السوق، وذلك لضعف ثقة المقرضين فيه على أن يدفع لهم تعويضاتهم في المستقبل³، وهو ما يعود بنا إلى المصادر الخارجية للسيولة والتي لا تتوفر إلا للمصارف ذات المركز المالي القوي، ومن هنا تبدو أهمية المؤشرات السوقية للمصارف في بيان مدى استقرارها المالي.

¹ يعقوب، فرح. (2017). إدارة مخاطر السيولة في القطاع المصرفي (دراسة عملية لإدارة مخاطر السيولة في بنك بيمو السعودي الفرنسي). رسالة ماجستير في إدارة الأعمال. الجامعة الافتراضية. ص 17.

² الغافود، مختار عبد السلام. (2018). قياس وتحليل مخاطر السيولة في المصارف التجارية-دراسة ميدانية عن مصرف الجمهورية فرع زليتن. مجلة الجامعة الأسمرية العلوم الشرعية والإنسانية. المجلد 31 العدد الثاني. ص ص 456-473. ص 464.

³ قايدي، خميسي. بن خزناني، أمينة. (2016). قياس وتحليل مخاطر السيولة في البنوك التجارية حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية ABC. مجلة الابتكار والتسويق. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة برج بوعريريج. العدد الثالث. ص ص 75-101. ص 80.

وعليه فإن مخاطر السيولة المصرفية تتلخص في عدم قدرة البنك على مواجهة النقص في الالتزامات أو تمويل الزيادة في الموجودات، حيث تكون سيولة البنك غير كافية لمواجهة ذلك ويتعذر عليه الحصول على الأموال اللازمة لذلك¹.

وهناك وجهان مختلفان لمخاطر السيولة مخاطر تمويل في جانب الخصوم وهي تلك المخاطر المتعلقة بالقدرة على الحصول على السيولة من مصادر خارجية، ومخاطر تجميد الاستخدامات في جانب الأصول، حيث أن مصدر السيولة في جانب الأصول هو تسديدات القروض التي وصل تاريخ استحقاقها، ومبيعات الأصول المالية، ومن هنا فإن أي أزمة اقتصادية يمكن أن تؤدي إلى عدم تسديد هذه القروض (أزمة الرهن العقاري)، وهذا ما يؤدي إلى تجميد هذه القروض في الميزانية، وهنا تبدو أهمية وتأثير المخاطر الائتمانية، ومن جهة أخرى فإن انخفاض قيمة الأصول المالية كنتيجة لانخفاض نوعيتها يمكن أن يضعف من سيولة البنك الناتجة عن بيع هذه الأوراق المالية².

رابعاً: مقاييس مخاطر السيولة المصرفية:

تشير مقاييس مخاطر السيولة إلى مدى قدرة المصرف على تلبية الاحتياجات النقدية من طلبات السحب وإقراض الأموال فضلاً عن قدرته على سداد الاستحقاقات في مواعيد استحقاقها.

وهناك أسلوبان أو طريقتان لقياس مخاطر السيولة كما يلي:

1- طريقة سلم الاستحقاق:

حيث يتم مقارنة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة في فترات زمنية محددة للوصول إلى الفجوات، وبناء على ذلك يتم وضع الخطط المناسبة لهذه الفجوات كما ويمكن وضع نسب للفجوات التراكمية السالبة، على سبيل المثال الاستثمارات المطلقة من يوم إلى 7

¹ الأمين، بوخرىص الأمين. (2016). تأثير السيولة على الأداء المالي-دراسة حالة BEA 2008-2013. مذكرة لنيل شهادة الماجستير. جامعة ورقلة. الجزائر. ص 13.

² الغافود، مختار عبد السلام. (2018). قياس وتحليل مخاطر السيولة في المصارف التجارية-دراسة ميدانية عن مصرف الجمهورية فرع زليتن. مجلة الجامعة الأسمرية العلوم الشرعية والإنسانية. المجلد 31 العدد الثاني. ص ص 466-473. ص 466.

أيام (10%) من الملكية، الاستثمارات المطلقة من يوم إلى شهر (20%) من الملكية¹.

2- طريقة مؤشرات السيولة:

هناك مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها قياس مخاطر السيولة المصرفية ومن أهمها:

2-1- نسبة الرصيد النقدي: حيث تعد هذه النسبة من النسب المتشددة كونها تمثل مقياس لسيولة المصرف إذ أنها تركز على قياس المركز النقدي للمصرف ممثلاً بمقدار السيولة النقدية المتاحة للوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل، وتشير هذه النسبة إلى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية المترتبة عليه والواجبة الدفع في مواعيدها المحددة من السيولة النقدية المتوفرة في الصندوق ولدى البنك المركزي والمصارف الأخرى، وعليه لا ينبغي الإفراط في ارتفاع هذه النسبة ولا في انخفاضها، إذ أن الارتفاع هو إشارة إلى وجود سيولة كبيرة لدى المصرف غير مستعملة وهذا عادة ما يؤثر سلباً في عوائد المصرف والعكس بالعكس فإن الانخفاض يدل على تعرض المصرف إلى مخاطر السيولة ومشاكل في التسديد ولكن يقابلها ارتفاع في العوائد² ومن هنا تبدو العلاقة القائمة بين الربحية والسيولة.

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقد لدى المصرف} + \text{النقد لدى البنك المركزي والمصارف الأخرى}}{\text{اجمالي الودائع}} * 100\%$$

2-2- نسبة التداول: حيث يشير ارتفاع هذه النسبة إلى أن هناك ارصدة نقدية غير مستغلة مما يقلل العائد النهائي الذي يحصل عليه المصرف، والانخفاض في

¹ بوعدلي، أحلام. سعيد، حمزة عمي. (2014). دعم تسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل اسهامات اتفاقية بازل الثالثة. مجلة الواحات للبحوث والدراسات. (م7، ع2)، ص ص 100-114. ص 106.

² Rose, Peter S. (1999). "Commercial Bank Management", 4th Ed. Irwin McGraw-Hill, USA.

هذه النسبة عن معدلاتها المعيارية يعني تعرض المصرف للكثير من المخاطر أهمها عدم قدرته على مواجهة السحب المفاجئ ومخاطر التمويل وغيرها من المخاطر.

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{النقد لدى المصرف} + \text{النقد لدى البنك المركزي والمصارف الأخرى}}{\text{الخصوم المتداولة}} * 100\%$$

وهي النسبة المعتمدة في الدراسة لقياس مخاطر السيولة حيث أن ارتفاع هذه النسبة يعني مخاطر سيولة أقل والعكس بالعكس، وتجدر الإشارة إلى وجود العديد من المؤشرات الأخرى التي تقيس السيولة المصرفية ومدى إمكانية تعرض المصرف لهذه المخاطر.

سادساً: الدراسة التطبيقية

- متغيرات البحث: يمكن أن نوضح متغيرات البحث المستخدمة كما هو مبين بالجدول التالي:

الجدول رقم (1)

النسبة	الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة	العائد على الموجودات (الربح بعد الضريبة)	العائد على حقوق الملكية (الربح بعد الضريبة)	صافي الفوائد على إجمالي الدخل	ايراد العمليات المالية إلى إجمالي الدخل	صافي الإيرادات - تكلفة (الإيرادات) / صافي الإيرادات	صافي الربح قبل الفائدة والضريبة / صافي الإيرادات	صافي الربح بعد الفائدة والضريبة / صافي الإيرادات
نوعها	سيولة	ربحية	ربحية	ربحية	ربحية	ربحية	ربحية	ربحية
رمزها	Y	x1	x2	X3	X4	x5	x6	x7
المتوسط	1.32	0.03	0.10	-0.48	1.07	1.25	0.34	0.34
النسبة	نسبة نمو الودائع بشكل ربعي	نسبة نمو إجمالي التسهيلات بشكل ربعي	حقوق الملكية / إجمالي الودائع	إجمالي الودائع / إجمالي الأصول	حقوق الملكية / صافي الأصول الثابتة	الديون غير المنتجة المباشرة إلى إجمالي التسهيلات المباشرة	الديون غير المنتجة إلى التسهيلات	التسهيلات الائتمانية / إجمالي الأصول
نوعها	جودة الإدارة	جودة الإدارة	جودة الإدارة	جودة الإدارة	جودة الإدارة	مخاطر ائتمان	مخاطر ائتمان	مخاطر ائتمان
رمزها	x8	x9	x10	x11	x12	x13	x14	x15
المتوسط	0.03	0.02	0.51	0.73	8.15	0.34	0.31	0.39

النسبة	التسهيلات الائتمانية / إجمالي الودائع	التسهيلات الائتمانية غير المباشرة / حقوق الملكية	التسهيلات الائتمانية / حقوق الملكية	المؤونات إلى إجمالي التسهيلات	صافي حقوق المساهمين / عدد الأسهم	نصيب السهم العادي من الأرباح المحققة / السعر السوقي للسهم	صافي الربح بعد الضريبة / عدد الأسهم	القيمة السوقية / القيمة الدفترية
نوعها	مخاطر ائتمان	مخاطر ائتمان	مخاطر ائتمان	مخاطر ائتمان	سوقية	سوقية	سوقية	سوقية
رمزها	x16	x17	x18	x19	x20	x21	x22	x23
المتوسط	0.55	0.34	3.33	0.23	317.84	0.21	33.96	1.16

من الجدول رقم (1) يظهر أن الدراسة تستخدم 23 متغير مستقل تمثل كل من نسب الربحية وجودة الإدارة ومخاطر الائتمان والمؤشرات السوقية، في حين يمثل المتغير التابع مخاطر السيولة المعبر عنها بنسبة التداول، والتي تشير في حال ارتفاعها إلى انخفاض مخاطر السيولة والعكس بالعكس.

كما يبين الجدول أعلاه متوسط كل نسبة من النسب المستخدمة في الدراسة، والذي يعبر عن متوسط كل نسبة لكل المصارف خلال الفترات الربعية من عام 2011 وحتى عام 2018، بمعدل /32/ مشاهدة لكل نسبة على مستوى القطاع.

حيث تم استخراج المشاهدات لكل مصرف على حدة ومن ثم تم استخراج المتوسطات لهذه المشاهدات خلال كل فترة على مستوى القطاع المصرفي لاستخدامها في البحث، في حين أن الجدول رقم (1) يشير إلى متوسط تلك المشاهدات. فعلى سبيل المثال نجد أن متوسط نسبة التداول لجميع المصارف التقليدية الخاصة السورية خلال الفترة الممتدة من عام 2011 حتى عام 2018 وبفترات ربعية بلغ /1.32/ < 1 ما يعني أن القطاع المصرفي السوري التقليدي الخاص مهياً لتغطية التزاماته ونفقاته التشغيلية قصيرة الأجل.

خطوات الدراسة:

تمّ جمع البيانات المالية للمصارف التجارية المسجلة في سوق دمشق للأوراق المالية عن الفترة ما بين عامي (2011-2018) على فترات ربعية، وذلك من خلال موقع سوق دمشق للأوراق المالية.

استخراج النسب المالية المتعلقة بمتغيرات الدراسة (مخاطر السيولة، نسب الربحية، مخاطر الائتمان، مؤشرات جودة الإدارة، المؤشرات السوقية) من القوائم المالية لاستخدامها في عملية التحليل، وذلك بواسطة برنامج (Excel).

تمّ استخدام برنامج SPSS لتحليل البيانات والوصول إلى نتائج الدراسة، تم اختبار وجود مشكلة التعددية الخطية بين المتغيرات المستقلة من خلال قيمة عامل تضخم التباين (variance inflation factor) VIF، وللتخلص من هذه المشكلة تم إجراء تحليل المكونات الرئيسية (Principal Components Analysis) لاحقاً لتقسيم المتغيرات ضمن مجموعات وتطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد على المتغيرات الأكثر ارتباطاً بالمكونات الرئيسية المستخرجة.

1- التحقق من مشكلة التعددية الخطية:

إن قبول نتائج أي تحليل لا يمكن الاخذ به قبل التأكد من عدم وجود مشكلة التعددية الخطية بين المتغيرات المستقلة المستخدمة في التحليل، وبإجراء هذا الاختبار يظهر لدينا وجود هذه المشكلة بين المتغيرات المستقلة المستخدمة في الدراسة، حيث تظهر قيمة عامل تضخم التباين (variance inflation factor) VIF وجود أو عدم وجود مشكلة التعددية الخطية.

الجدول رقم (2)

Coefficients ^a			
Model		Collinearity Statistics	
		Tolerance	VIF
1	x1	.004	246.561
	x2	.005	222.213
	x3	.056	17.899
	x4	.022	44.820
	x5	.005	217.745
	x6	.001	1487.538
	x7	.001	1469.379
	x8	.124	8.073
	x9	.086	11.566
	x10	.037	27.178
	x11	.006	162.145
	x12	.001	894.032
	x13	.008	132.288
	x15	.002	472.805
	x16	.003	375.739
	x17	.029	34.045

تحليل العوامل المؤثرة في مخاطر السيولة المصرفية للمصارف المسجلة في سوق دمشق للأوراق المالية

	x18	.011	87.970
	x19	.010	100.693
	x20	.008	129.913
	x21	.001	974.154
	x22	.002	597.628
	x23	.044	22.868

a. Dependent Variable: x14

نلاحظ من الجدول رقم (2) أن قيمة VIF أكبر من /10/ لدى معظم المتغيرات ما يشير إلى وجود هذه المشكلة حيث يكون هناك احتمال لوجود مشكلة التعددية الخطية في حال كانت $VIF < 3$ وتكون المشكلة مؤكدة الوجود في حال كانت قيمة $VIF < 10$ ، وعليه وبعد التأكد من وجود هذه المشكلة لا بد من العمل على التخلص منها ليكون النموذج المستخرج موثوق، وهو ما سيتم العمل عليه في الخطوة اللاحقة من الحالة التطبيقية.

2- استخراج المكونات الرئيسية لكل مجموعة من مجموعات المتغيرات المستقلة المستخدمة في الدراسة وتحديد المتغيرات الأكثر ارتباطاً بالمكونات الرئيسية المستخرجة.

أ- المكونات الرئيسية لنسب الربحية المستخدمة في الدراسة:

من خلال إجراء تحليل المكونات الرئيسية لنسب الربحية المستخدمة في الدراسة نجد ما يلي:

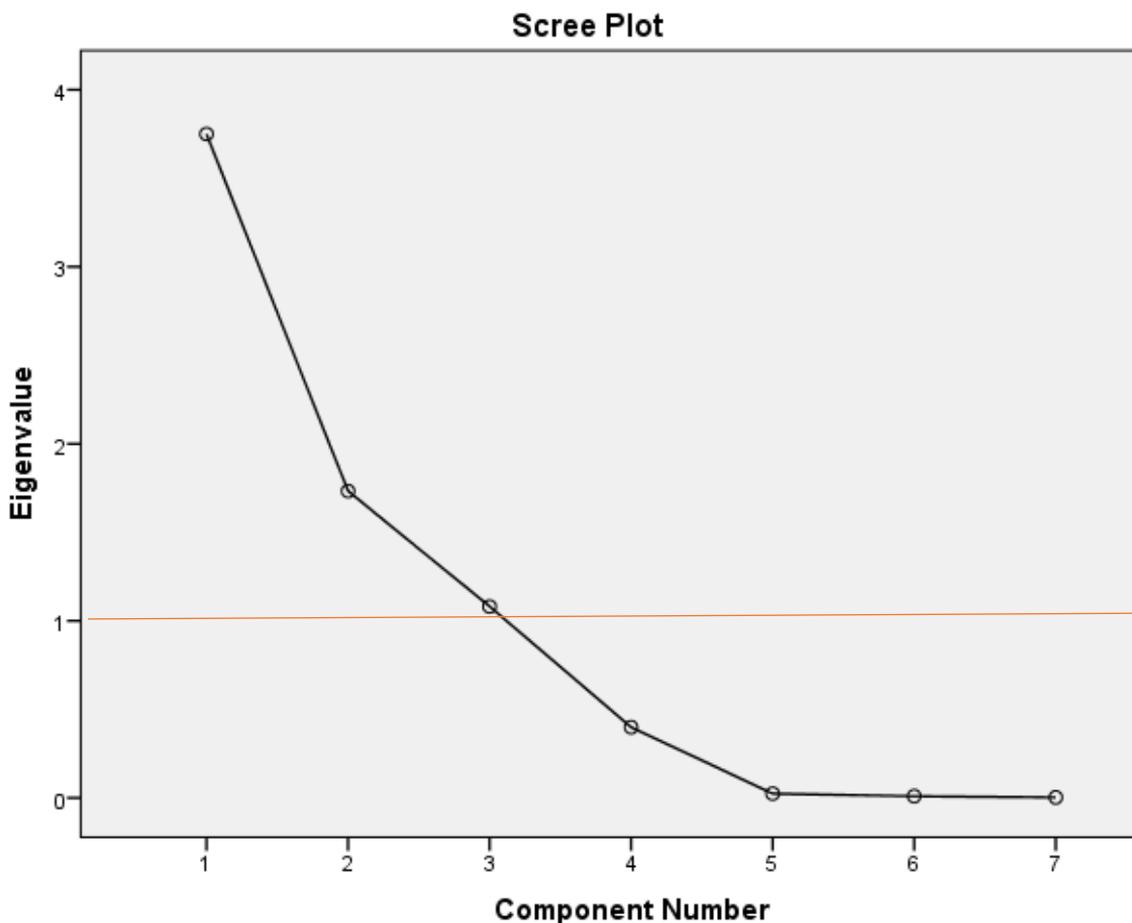
الجدول رقم (3)

Component	Initial Eigenvalues			Extraction Sums of Squared Loadings		
	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %
1	3.750	53.569	53.569	3.750	53.569	53.569
2	1.733	24.764	78.333	1.733	24.764	78.333
3	1.081	15.444	93.777	1.081	15.444	93.777
4	.399	5.703	99.480			

5	.024	.343	99.822			
6	.010	.139	99.961			
7	.003	.039	100.000			

من خلال الجدول رقم (3) الذي يفسر العوامل وأي هذه العوامل الأكثر أثراً من خلال قيمة (Initial Eigenvalues) القيم الذاتية الأولية، فكلما كانت (Total Initial Eigenvalues) أكبر من (1) كلما كان المتغير يساهم في تفسير التباين الحادث بين المتغيرات، نلاحظ أن هناك ثلاثة مكونات رئيسية قيمة (Total Initial Eigenvalues) < 1 ما يشير إلى أن هذه المكونات الثلاثة هي المكونات الرئيسية للمتغيرات المستقلة الخاصة بنسب الربحية المستخدمة في الدراسة.

الشكل رقم (1)



من الشكل رقم (1) يظهر لدينا عدد المكونات الرئيسة للمتغيرات المستقلة لنسب الربحية عند مستوى /1/ وهي ثلاثة مكونات رئيسة. ومن خلال مصفوفة المكونات الرئيسة نجد:

الجدول رقم (4)

Component Matrix ^a			
	Component		
	1	2	3
x5	-.934	.284	.159
x7	.879	-.420	-.208
x6	.865	-.431	-.216

x3	-0.712	-0.186	-0.479
x1	0.634	0.755	0.005
x2	0.635	0.745	-0.010
x4	0.210	-0.363	0.858

Extraction Method: Principal Component

Analysis.

a. 3 components extracted.

من الجدول رقم (4) نجد أن (صافي الإيرادات - تكلفة الإيرادات) / صافي الإيرادات X5 هو الأكثر ارتباطاً بالمكون الرئيس الأول حيث بلغت نسبة الارتباط 0.934 وعليه سيتم ادخال هذا المتغير ضمن النموذج المستخدم في الدراسة ب- المكونات الرئيسة لمؤشرات جودة الإدارة المستخدمة في الدراسة:

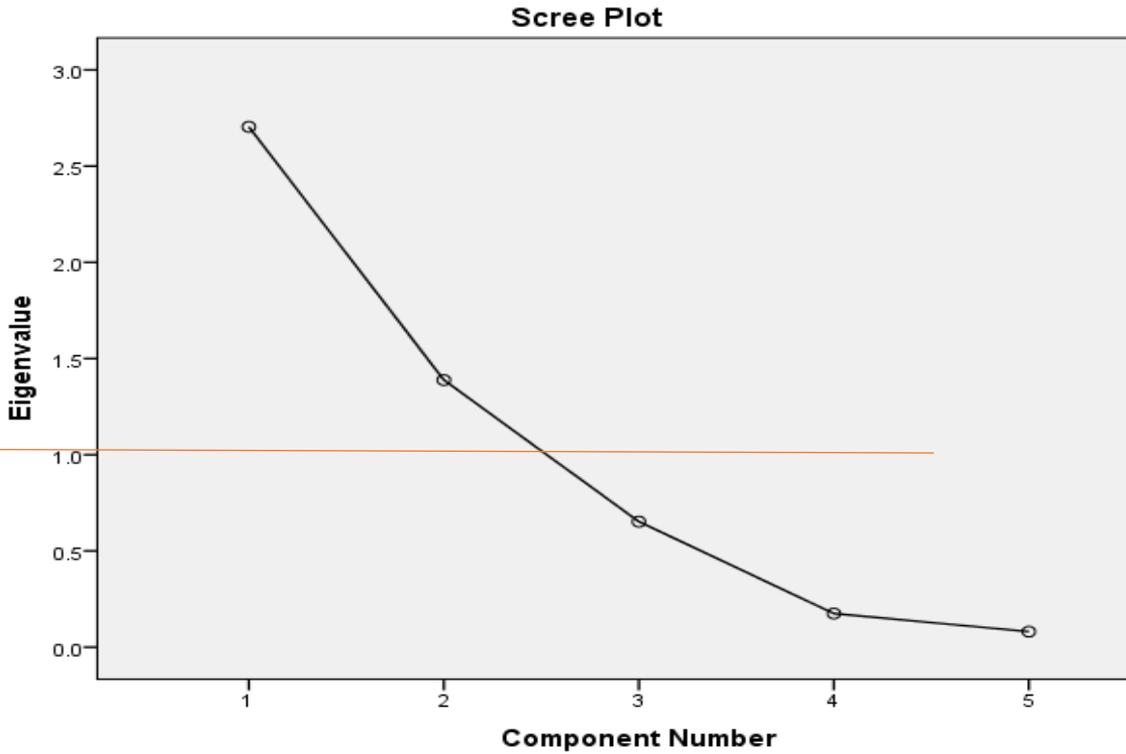
الجدول رقم (5)

Component	Initial Eigenvalues			Extraction Sums of Squared Loadings		
	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %
1	2.704	54.082	54.082	2.704	54.082	54.082
2	1.388	27.762	81.844	1.388	27.762	81.844
3	.652	13.047	94.890			
4	.175	3.494	98.384			
5	.081	1.616	100.000			

من خلال الجدول رقم (5) الذي يفسر العوامل وأي هذه العوامل الأكثر أثراً من خلال قيمة (Initial Eigenvalues) القيم الذاتية الأولية، فكلما كانت (Total Initial Eigenvalues) أكبر من (1) كلما كان المتغير يساهم في تفسير التباين الحادث بين المتغيرات، نلاحظ أن هناك مكونان رئيسان قيمة (Total Initial Eigenvalues) < 1 ما يشير إلى أن هذه المكونات هي المكونات الرئيسة للمتغيرات المستقلة الخاصة بمؤشرات جودة الإدارة المستخدمة في الدراسة.

الشكل رقم (2)

تحليل العوامل المؤثرة في مخاطر السيولة المصرفية للمصارف المسجلة في سوق دمشق للأوراق المالية



من الشكل رقم (2) يظهر لدينا عدد المكونات الرئيسة للمتغيرات المستقلة لمؤشرات جودة الادارة عند مستوى /1/ وهي مكونان رئيسان. ومن خلال مصفوفة المكونات الرئيسة نجد:

الجدول رقم (6)

Component Matrix ^a		
	Component	
	1	2
x11	-.953	.125
x12	.937	-.119
x10	.898	-.168
x9	.217	.829
x8	.252	.802

Extraction Method: Principal Component Analysis.

a. 2 components extracted.

من الجدول رقم (6) نجد أن إجمالي الودائع / إجمالي الأصول X11، هو الأكثر ارتباطاً بالمكون الرئيس الأول حيث بلغت نسبة الارتباط -0.953- وعليه سيتم ادخال هذا المتغير ضمن النموذج المستخدم في الدراسة

ت- المكونات الرئيسة لمؤشرات مخاطر الائتمان المستخدمة في الدراسة:

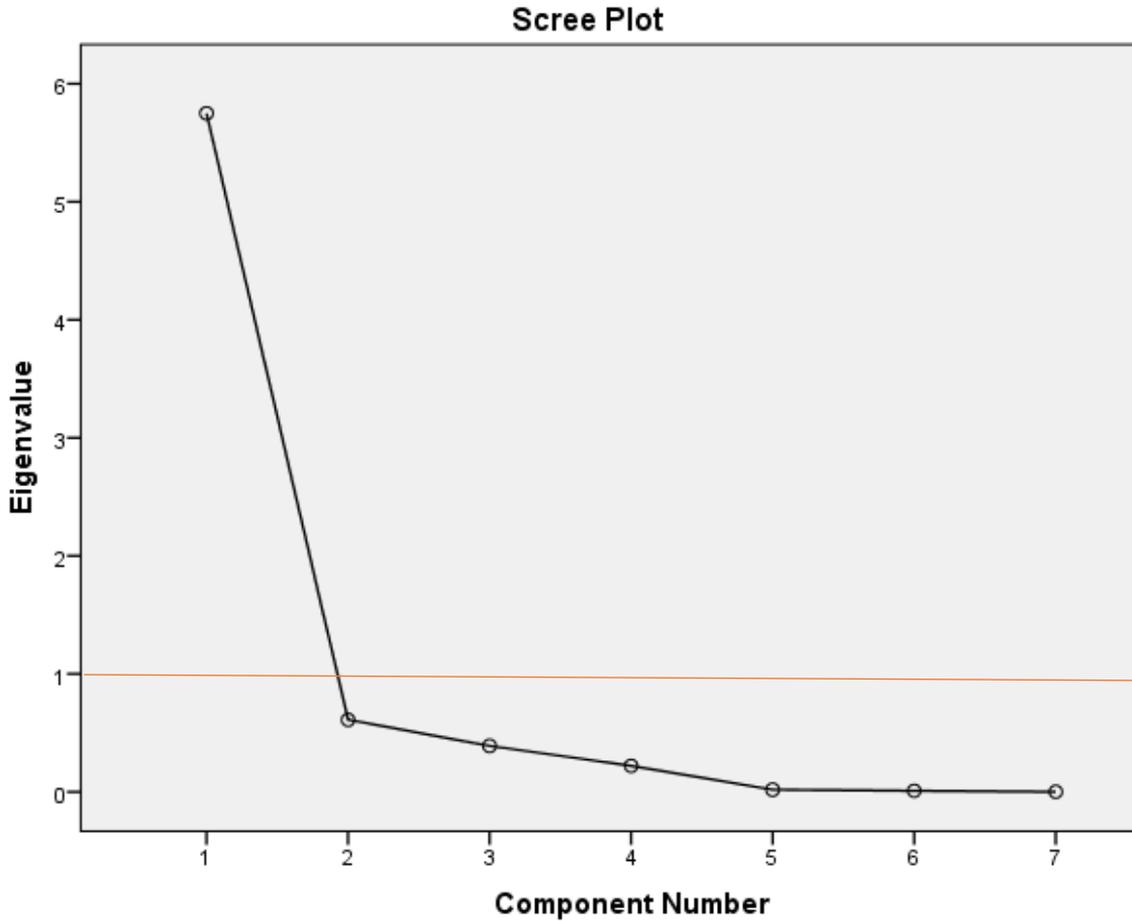
الجدول رقم (7)

Total Variance Explained						
Component	Initial Eigenvalues			Extraction Sums of Squared Loading		
	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %
1	5.750	82.144	82.144	5.750	82.144	82.144
2	.611	8.724	90.868			
3	.390	5.568	96.436			
4	.221	3.157	99.593			
5	.019	.267	99.860			
6	.009	.133	99.993			
7	.000	.007	100.000			

Extraction Method: Principal Component Analysis.

من خلال الجدول رقم (7) الذي يفسر العوامل وأي هذه العوامل الأكثر أثراً من خلال قيمة (Initial Eigenvalues) القيم الذاتية الأولية، فكلما كانت (Total Initial Eigenvalues) أكبر من (1) كلما كان المتغير يساهم في تفسير التباين الحادث بين المتغيرات، نلاحظ أن هناك مكون رئيس واحد قيمة (Total Initial Eigenvalues) < 1 ما يشير إلى أنه هو المكون الرئيس الوحيد للمتغيرات المستقلة الخاصة بمؤشرات مخاطر الائتمان المستخدمة في الدراسة.

الشكل رقم (3)



من الشكل رقم (4) يظهر لدينا عدد المكونات الرئيسة للمتغيرات المستقلة لمؤشرات مخاطر الائتمان عند مستوى /1/ هي مكون رئيس واحد. ومن خلال مصفوفة المكونات الرئيسة نجد:

الجدول رقم (8)

Component Matrix ^a	
	Component
	1
x19	-.951
x15	.943
x14	-.942

x13	-0.941
x16	.915
x17	.866
x18	.771

Extraction Method: Principal

Component Analysis.

a. 1 components extracted.

من الجدول رقم (8) نجد أن المؤنات إلى إجمالي التسهيلات X19، هو الأكثر ارتباطاً بالمكون الرئيس الأول حيث بلغت نسبة الارتباط -0.951 وعليه سيتم ادخال هذا المتغير ضمن النموذج المستخدم في الدراسة

ث- المكونات الرئيسة للمؤشرات السوقية المستخدمة في الدراسة:

من خلال الجدول رقم (9) الذي يفسر العوامل وأي هذه العوامل الأكثر أثراً من خلال قيمة (Initial Eigenvalues) القيم الذاتية الأولية، فكلما كانت (Total Initial Eigenvalues) أكبر من (1) كلما كان المتغير يساهم في تفسير التباين الحادث بين المتغيرات، نلاحظ أن هناك مكونان رئيسان قيمة (Total Initial Eigenvalues) $1 <$ ما يشير إلى أن هذه المكونات هي المكونات الرئيسة للمتغيرات المستقلة الخاصة بالمؤشرات السوقية المستخدمة في الدراسة.

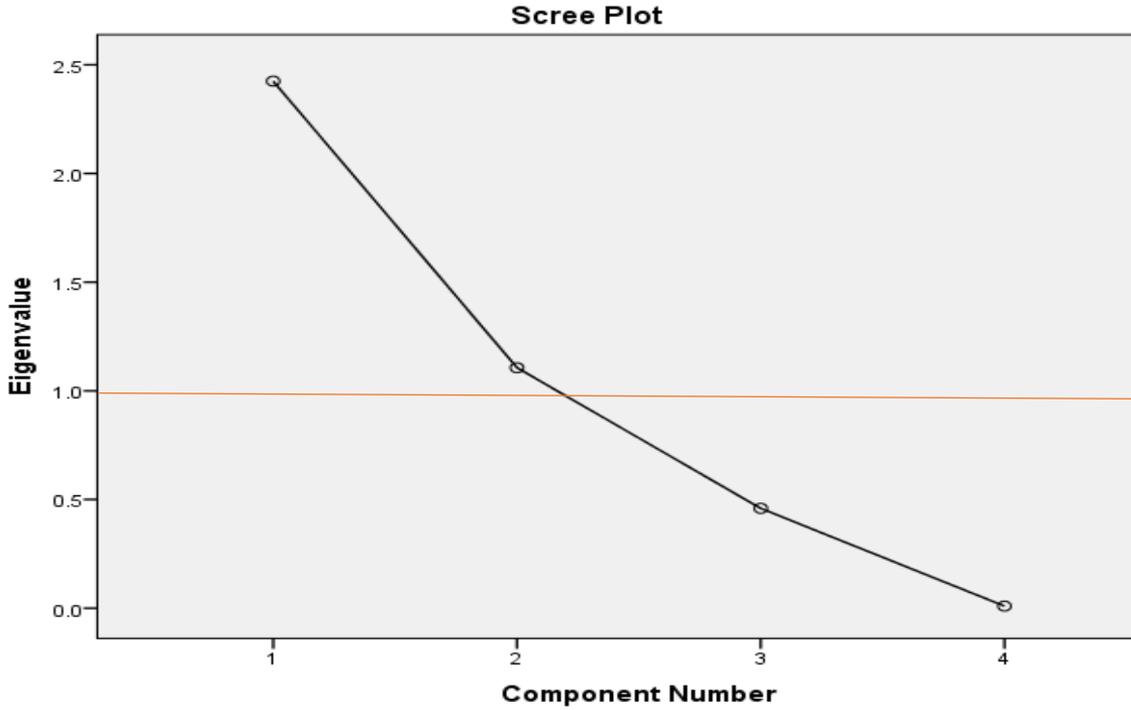
الجدول رقم (9)

Total Variance Explained						
Component	Initial Eigenvalues			Extraction Sums of Squared Loadings		
	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %
1	2.425	60.618	60.618	2.425	60.618	60.618
2	1.106	27.660	88.277	1.106	27.660	88.277
3	.459	11.478	99.756			
4	.010	.244	100.000			

Extraction Method: Principal Component Analysis.

الشكل رقم (4)

تحليل العوامل المؤثرة في مخاطر السيولة المصرفية للمصارف المسجلة في سوق دمشق للأوراق المالية



من الشكل رقم (4) يظهر لدينا عدد المكونات الرئيسة للمتغيرات المستقلة للمؤشرات السوقية عند مستوى /1/ وهي مكونان رئيسان. ومن خلال مصفوفة المكونات الرئيسة نجد:

الجدول رقم (10)

Component Matrix ^a		
	Component	
	1	2
x21	.964	.075
x22	.960	.198
x23	-.758	.360
x20	.010	.965

Extraction Method: Principal Component Analysis.
a. 2 components extracted.

من الجدول رقم (10) نجد أن نصيب السهم العادي من الأرباح المحققة / السعر السوقي للسهم X21، هو الأكثر ارتباطاً بالمكون الرئيس الأول حيث بلغت نسبة الارتباط 0.964 وعليه سيتم ادخال هذا المتغير ضمن النموذج المستخدم في الدراسة.

3- نموذج الانحدار الخطي المتعدد:

تم ادخال المتغيرات الأكثر ارتباطاً بالمكونات الرئيسة المستخرجة ضمن نموذج انحدار خطي حيث كان النموذج كما يلي:

$$LCR_t = \alpha + \beta X_5 + \beta X_{11} + \beta X_{19} + \beta X_{25} + \varepsilon_t$$

حيث LCR تمثل مخاطر السيولة المتغير التابع Y.

في حين حيث تمثل X5 (صافي الإيرادات - تكلفة الإيرادات) / صافي الإيرادات، X11 إجمالي الودائع / إجمالي الأصول، X19 المؤنونات إلى إجمالي التسهيلات، X21 نصيب السهم العادي من الأرباح المحققة / السعر السوقي للسهم.

الجدول رقم (11)

ملخص النموذج				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.928 ^a	.860	.840	.0345786

a. Predictors: (Constant), x21, x5, x19, x11

b. Dependent Variable: Y

من الجدول رقم (11) نلاحظ أن معامل التحديد يبلغ 0.860 ومعامل التحديد المعدل يبلغ 0.840 ما يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر 84% من التغير الحاصل في المتغير المستقل وهو مخاطر السيولة المصرفية.

الجدول رقم (12)

ANOVA ^a						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.199	4	.050	41.615	.000 ^b

تحليل العوامل المؤثرة في مخاطر السيولة المصرفية للمصارف المسجلة في سوق دمشق للأوراق المالية

	Residual	.032	27	.001		
	Total	.231	31			

a. Dependent Variable: Y

b. Predictors: (Constant), x21, x5, x19, x11

من الجدول رقم (12) نجد تحليل أنوفا لاختبار معنوية الانحدار، حيث نلاحظ بأن قيمة sig هي $(0.000) > (0.05)$ وبالتالي فإن الانحدار معنوي وبالتالي يوجد تأثير من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع عند درجة معنوية 0.05، وهو ما يعني إمكانية التنبؤ بالمتغير التابع من خلال هذه المتغيرات.

الجدول رقم (13)

Coefficients ^a							
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics
		B	Std. Error	Beta			Tolerance
1	(Constant)	2.312	.158		14.636	.000	
	x5	-.019	.024	-.061	-.775	.445	.833
	x11	-1.393	.197	-.634	-7.076	.000	.644
	x19	.177	.067	.233	2.642	.014	.667
	x21	.057	.023	.212	2.433	.022	.684

a. Dependent Variable: Y

نلاحظ من الجدول رقم (13) أن قيمة VIF أصغر من $1/3$ لدى جميع المتغيرات ما يشير إلى عدم وجود مشكلة التعددية الخطية حيث $VIF < 3$.
يوضح الجدول رقم (13) معاملات الانحدار المعيارية وغير المعيارية والخطأ المعياري مع القيمة الاحتمالية للاختبارات، حيث تُظهر قيمة بيتا المعيارية المتغير المعنوي الأكثر تأثيراً ضمن النموذج والمتمثل بنسبة الودائع من إجمالي الأصول، في حين نجد أن كل من نسبة تغطية المؤنات ونسبة نصيب السهم من الأرباح ذات أثر متقارب حيث بلغت Beta لهما على التوالي $0.233/$ و $0.212/$.

حيث أظهرت النتائج قبول الفرضية الصفريية للفرضية الفرعية الأولى حيث نجد أن هناك علاقة عكسية بين (صافي الإيرادات - تكلفة الإيرادات) / صافي الإيرادات X5 والمتغير التابع Y والمتمثل بمخاطر السيولة المصرفية وهي غير ذات دلالة معنوية حيث نلاحظ أن معامل الانحدار β بلغ /-0.019/ عند مستوى معنوية /0.445/</0.05/.

في حين أظهرت النتائج رفض الفرضية الصفريية للفرضية الفرعية الثانية، حيث نجد أن هناك تأثير سلبي لنسبة إجمالي الودائع / إجمالي الأصول X11 والمتغير التابع Y والمتمثل بمخاطر السيولة المصرفية وهي ذات دلالة معنوية حيث نلاحظ أن معامل الانحدار β بلغ على التوالي /-1.393/ عند مستوى معنوية /0.000/>/0.05/، ما يعني أن ارتفاع نسبة إجمالي الودائع / إجمالي الأصول X11 بمقدار 1% يؤدي إلى انخفاض نسبة التداول 1.393% وبالتالي ارتفاع مخاطر السيولة، نتيجة لعدم استثمار الودائع المستقطبة.

وقد أظهرت النتائج رفض الفرضية الصفريية للفرضية الفرعية الثالثة، حيث نجد أن هناك تأثير ايجابي لنسبة المؤنات إلى إجمالي التسهيلات X19 والمتغير التابع Y والمتمثل بمخاطر السيولة المصرفية وهو ذو دلالة معنوية حيث نلاحظ أن معامل الانحدار β بلغ /0.177/ عند مستوى معنوية /0.014/>/0.05/ ما يعني أن تغير نسبة المؤنات إلى إجمالي التسهيلات X19 بمقدار 1% يؤدي إلى تغير Y طردياً بمقدار 1.77%

كما أظهرت النتائج رفض الفرضية الصفريية بالنسبة للفرضية الفرعية الرابعة حيث نجد أن هناك أثر طردي ذو دلالة إحصائية بين نصيب السهم العادي من الأرباح المحققة / السعر السوقي للسهم X21 وبين مخاطر السيولة حيث نلاحظ أن معامل الانحدار β بلغ /0.057/>/0.022/ عند مستوى معنوية /0.05/>/0.022/ ما يعني أن تغير نسبة نصيب السهم العادي من الأرباح المحققة / السعر السوقي للسهم X21 بمقدار 1% يؤدي إلى تغير Y طردياً بمقدار 0.57%

ونلاحظ أن نتائج هذه الدراسة تتوافق مع نتائج دراسة الغافود (2018) التي أفضت إلى انخفاض النقد في المدة الأخيرة مقارنة بإجمالي الودائع وهو ما أدى إلى ارتفاع مخاطر السيولة.

في حين لم تتوافق مع دراسة الدعيمي و المرسومي (2015) التي توصلت إلى تراكم الأموال السائلة غير المدرة للربحية فيها مما أثر بشكل كبير على نسب الأداء المالي، حيث أظهرت نتائج هذه الدراسة إلى قيام المصارف إلى استخدام الودائع في غير الاستثمارات و ومنح التسهيلات الذي يعود إلى تعليمات المصرف المركزي في وقف منح التسهيلات الائتمانية المباشر.

وبشكل عام فإن نتائج هذه الدراسة تنفرد بشكل عام كونها من الدراسات القلائل التي تضع مخاطر السيولة موضع المؤثر فيه والبحث في تلك العوامل التي قد تؤثر فيها.

الاستنتاجات:

في ضوء ما تقدم يمكن استخلاص ما يلي:

1. أظهرت نتائج الدراسة التحليلية عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين نسب الربحية من جهة والمتغير التابع Y والمتمثل بمخاطر السيولة المصرفية ويمكن أن نعزو هذه النتيجة إلى الأوضاع الاقتصادية السائدة حالياً وتوجه المصارف إلى إيلاء الاهتمام الأكبر نحو تحقيق الاستقرار المالي المصرفي والمحافظة على الملاءة المالية للمصارف على حساب تحقيق الأرباح ونتيجة للعلاقة العكسية بين هدفي الربح والسيولة بشكل عام ظهرت العلاقة سلبية.
2. كما أظهرت النتائج وجود أثر عكسي نسبة إجمالي الودائع / إجمالي الأصول X11 والمتغير التابع Y والمتمثل بمخاطر السيولة المصرفية وهو ذو دلالة إحصائية ويمكن أن نعزو ذلك إلى أن الوضع الاقتصادي الحالي يدفع المصارف إلى استخدام الودائع المستقطبة في غير الاستثمارات والتسهيلات الائتمانية، حيث نلاحظ ذلك من خلال زيادة الودائع بنسبة أكبر من نسبة زيادة الأصول ما يعني عدم توليد دخل من تلك الودائع يستطيع أن يغطي تكلفة تلك الودائع أو عمليات السحب المفاجئة التي قد تحصل، في الواقع فإن قرارات وقف منح التسهيلات الائتمانية المباشرة الصادرة عن مصرف سورية المركزي ساهمت في عدم استثمار الودائع في منح تسهيلات ائتمانية.
3. كما أظهرت النتائج وجود أثر طردي بين نسبة المؤنات إلى إجمالي التسهيلات X19 والمتغير التابع Y والمتمثل بمخاطر السيولة المصرفية وهي ذات دلالة إحصائية ويمكن أن نعزو هذه النتيجة إلى أن المصارف ونتيجة اهتمامها بالمحافظة على ملاءة المصرف والاستقرار المالي المصرفي تقوم بزيادة المؤنات المخصصة لمواجهة مخاطر الائتمان ما يعني زيادة حجم السيولة المحتفظ بها ما يسهم في انخفاض مخاطر السيولة المصرفية.
4. كما أظهرت النتائج وجود أثر طردي بين علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين نصيب السهم العادي من الأرباح المحققة / السعر السوقي للسهم X21 والمتغير التابع Y والمتمثل بمخاطر السيولة المصرفية وهي ذات دلالة إحصائية ويمكن أن نعزو هذه

النتيجة إلى أن المؤشرات السوقية تلعب دوراً هاماً في تكوين ثقة المودعين في المصرف ذلك أن هذه المؤشرات انما تعمل على إبراز صورة المصرف مستقبلاً ما يجعل المودعين أكثر ثقة في استرداد أموالهم المودعة وهو ما يزيد من حجم الإيداعات لديهم ما يسهم في انخفاض حجم مخاطر السيولة.

التوصيات:

- ضرورة التركيز على جانب السيولة المصرفية على مستوى القطاع المصرفي السوري دون إهمال لجانب الأرباح وخاصة خلال فترة الأزمة التي مرت بها سورية، فقد كان الاهتمام الأكبر حينها يتمثل في المحافظة على الثقة في الجهاز المصرفي من قبل المتعاملين مع الجهاز المصرفي.
- التركيز على المؤشرات السوقية كونها تعطي تصوراً واضحاً عن مدى المتانة التي يتمتع بها المصرف الأمر الذي يسهم في زيادة ثقة المودعين والمتعاملين ولا سيما المقرضين الذين يشكلون المصدر الخارجي للسيولة بالنسبة للمصرف.
- دراسة ملفات الائتمان والتسهيلات الائتمانية الممنوحة ومتابعتها لاحقاً لمنحها، تفادياً للتعثّر لدى المقرضين ودراسة الحالة الاقتصادية العامة عند منح الائتمان لتجنب مخاطر تجميد الأصول.
- قيام المصارف من خلال إدارات المخاطر لديها بدراسات تحليلية على مستوى القطاع وذلك لوضع خطط طوارئ فضلاً عما توفره مثل هذه الدراسات من رؤية موسعة لدى هذه الإدارات تساعد في التركيز على العوامل الأكثر تأثيراً سواءً على مستوى المصرف نفسه أو على مستوى القطاع ككل.

- المراجع باللغة العربية:

1. يعقوب، فرح. (2017). إدارة مخاطر السيولة في القطاع المصرفي (دراسة عملية لإدارة مخاطر السيولة في بنك بيمو السعودي الفرنسي). رسالة ماجستير في إدارة الأعمال. الجامعة الافتراضية السورية.
2. المرسومي، مروج طاهر هذال. (2015). تأثير إدارة مخاطر السيولة المصرفية في الأداء المالي المصرفي دراسة تطبيقية في عينة من المصارف الخاصة. مجلة الإدارة والاقتصاد (م 5- ع 20). ص ص 73-100.
3. عبد الرضا، مصطفى سلام. (2016). المخاطر الائتمانية وأثرها على السيولة المصرفية دراسة تطبيقية بين مصرفي الوطني الإسلامي والتجارة العراقي. مجلة أهل البيت. العدد 25. جامعة الفرات الأوسط التقنية. ص ص 63-82.
4. سلمان، زينم. (2020). تحليل مؤشرات السيولة في المصارف السورية (مقارنة بين المصرف الإسلامي والمصرف التقليدي). قسم المصارف والمؤسسات المالية. كلية العلوم الإدارية. جامعة الشام الخاص. سورية.
5. الغافود، مختار عبد السلام. (2018). قياس وتحليل مخاطر السيولة في المصارف التجارية-دراسة ميدانية عن مصرف الجمهورية فرع زليتن. مجلة الجامعة الأسمرية العلوم الشرعية والإنسانية. المجلد 31 العدد الثاني. ص ص 473-456.
6. قايدى، خميسي. بن خزناسي.، أمينة. (2016). قياس وتحليل مخاطر السيولة في البنوك التجارية حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية ABC. مجلة الابتكار والتسويق. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة برج بوعرييج. العدد الثالث. ص ص 75-101.
7. الأمين، بوخريص الأمين. (2016). تأثير السيولة على الأداء المالي-دراسة حالة BEA 2008-2013. مذكرة لنيل شهادة الماجستير. جامعة ورقلة. الجزائر.

8. بوعبدلي، أحلام. سعيد، حمزة عمي. (2014). دعم تسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل اسهامات اتفاقية بازل الثالثة. مجلة الواحات للبحوث والدراسات. (م7، ع2)، ص ص 100-114.

المراجع باللغة الإنكليزية:

1. Lev Ratnovski. (2013). Liquidity and Transparency in Bank Risk Management. IMF Working Paper.
2. jasingam.N, Jeevara,. (2014). A study on Liquidity and Profitability of Private Banks in Sri Lanka, Journal of Finance and Accounting, Vol.5, No.21. p165.
3. Dusuki (2007) Commodity Murabahah Programmed (CMP): An Innovative Approach to Liquidity Management. p49.
4. Practices for managing liquidity in banking organizations. Risk Management Group. www.bis.org/publ/bcbssc135.pdf
5. Rose, Peter S. (1999).” Commercial Bank Management”, 4th Ed. Irwin McGraw–Hill, USA.